

تستحدث أكثر من 39 ألف فرصة عمل في 2030

إستراتيجية السعودية للألعاب الإلكترونية تدعم ناتجها المحلي بـ 50 مليار ريال

المملكة من قدرات وإمكانات غير مستغلة لمواكبة التطورات في هذا القطاع وضمان التكامل مع القطاعات الإستراتيجية الأخرى وتعظيم الفائدة على اقتصاد الوطن وتمكين المواطن وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز مكانة المملكة دولياً.

ويعد قطاع الألعاب الإلكترونية الأسرع نمواً في القطاعات الإعلامية، ويتزايد جمهوره بشكل متسارع ما يجعله اقتصاداً بحد ذاته، ويتوقع أن يصل إلى 200 مليار دولار أميركي بحلول عام 2023، كما يشكل موقع المملكة كجسر جغرافي بين العالم الغربي والشرقي، وما تتمتع به من جبل متهم ومحب للألعاب الإلكترونية يصل إلى 21 مليون شخص تقريباً، مقومات تعزز طموح المملكة لتكون مقراً لإبتكارات مستقبل الألعاب، وجانباً لمطوري الألعاب في العالم، ومنصة عالمية للرياضات الإلكترونية، تجذب المواهب والشركات العالمية، وتسهم في تحقيق أثر محلي وعالمي في القطاع، انسجاماً مع أهداف رؤية المملكة 2030.



الاستراتيجية استكمالاً للعديد من المبادرات، والنجاحات الكبيرة التي حققتها المملكة في الألعاب والترفيهية والرياضة الإلكترونية، وفي إطار رؤية 2030، وخاصة في ظل ما يشهده هذا القطاع من ثورة ونمو متسارع من شأنه توفير فرص جديدة وجوهرية تتطلب وجود استراتيجية وطنية لتسخير ما تحظى به

النمو المتسارع في هذا القطاع، وتتوزع هذه المبادرات ضمن ثمانية محاور تركيز، تشمل تطوير التقنية والأجهزة، وإنتاج الألعاب، والرياضات الإلكترونية، والخدمات الإضافية، ومحاور تمكينية أخرى تشمل البنية التحتية، واللوائح التنظيمية، والتعليم واستقطاب المواهب وكذلك التمويل والدعم المالي. ويأتي إطلاق ولي العهد لهذه

وتعتزم المملكة تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال 86 مبادرة تغطي كافة سلسلة القيمة، تقوم بإطلاقها وإدارتها نحو 20 جهة حكومية وخاصة، من إطلاق حاضنات أعمال واستضافة فعاليات كبرى للألعاب والرياضات الإلكترونية وتأسيس أكاديميات تعليمية وتطوير اللوائح التنظيمية المحفزة التي تضمن مواكبة وتيرة



صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان

عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2030، وتوفير البيئة التناسلية لتطوير الكفاءات، كما تهدف إلى الوصول إلى الريادة العالمية وتعزيز مكانة المملكة على الساحة الدولية، من خلال إنتاج أكثر من 30 لعبة منافسة عالمياً في استديوهات المملكة، والوصول إلى أفضل ثلاث دول في عدد اللاعبين المحترفين للرياضات الإلكترونية.

ومحبي ومحترفي الرياضات والألعاب الإلكترونية في مختلف أنحاء العالم، تتمثل في رفع جودة الحياة من خلال تحسين تجربة اللاعبين وتوفير فرص ترفيهية جديدة، وتحقيق أثر اقتصادي بالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 50 مليار ريال بشكل مباشر وغير مباشر، واستحداث فرص عمل جديدة تصل إلى أكثر من 39 ألف فرصة

أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية، في خطوة جديدة نحو الريادة وجعل المملكة مركزاً عالمياً في هذا القطاع بحلول عام 2030، مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في تنويع الاقتصاد وتوفير الفرص الوظيفية في مختلف القطاعات، وتقديم ترفية عالي المستوى للمواطنين والمقيمين والزائرين على حد سواء.

وقال ولي العهد «إن طاقة وإبداع الشباب السعودي وحموة الألعاب الإلكترونية هما المحرك للاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية، التي تلبى طموحات مجتمع الألعاب محلياً وعالمياً من خلال توفير فرص وظيفية وترفيهية جديدة ومميزة لهم بهدف جعل المملكة مركزاً عالمياً لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية بحلول 2030»، وتضم الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية ذات تأثير مباشر على المواطنين والقطاع الخاص

«ماكينزي»: حجم سوق تمويل سلاسل التوريد العالمية سيقفز إلى 17 تريليون دولار

طبقاً لتقديرات شركة BCR Publishing لتحليل التمويل.

محمود عيسى

وقد شهدت حلول تمويل سلاسل التوريد الرقمية زيادة في التبني والتطبيق في السنوات الأخيرة بدعم من البنوك والشركات. ويقول عزت «كان تمويل سلاسل التوريد قائماً منذ فترة، لكن رقمة العملية كانت هي العامل المحفز حقاً، حيث جعلت التكنولوجيا هذا المنتج أكثر قابلية للتطبيق، خاصة للشركات ذات سلاسل التوريد العريضة والمتنوعة». وقد أبرزت الدراسات التي أجرتها شركة ماكينزي العالمية في عام 2020 أن أكثر من 60٪ من إجمالي سوق التمويل التجاري المستهدف يتركز في تمويل سلاسل التوريد، حيث تقدر الشركة حجم السوق المحتملة المستقبلية لتمويل سلاسل التوريد بواقع 17 تريليون دولار. ومع ذلك، فإن الفجوة العالمية في تمويل التجارة، والتي اتسعت بسبب جائحة كورونا قد تعوق الوصول إلى هذا القدر الهائل من الأموال.

ذكرت مجلة ميد أن الشفافية والتنسيق الأكبر اللذين يتجهما رقمة منصات التمويل التي تحتاج إليها سلاسل التوريد تعود بفوائد جمة على الموردين والمشتريين على حد سواء. وقالت المجلة في تقرير تم إصداره بالتعاون مع بنك المشرق في دبي إنه يمكن للرقمنة أن تساعد في تضيق الفجوة العالمية بين التمويل المتاح لسلاسل التوريد وحجم الأموال المستخدمة حالياً، وفقاً لما ذكره نائب الرئيس الأول ورئيس التجارة والتمويل في بنك المشرق رضا عزت الذي يرى فرصة واضحة تتمثل في فجوة يمكن ردمها باستخدام الحلول الرقمية لتحقيق الحد الأمثل من استخدام المنتجات التمولية التي تحتاج إليها سلاسل التوريد. وقال عزت إن ثمة ما يقرب من 1,8 تريليون دولار من التمويل المتاح أمام سلاسل التوريد على المستوى العالمي، في حين أن الأموال الجارية استخدامها لا تتجاوز 713 مليار دولار

والعملاء، والعمل على تطوير المنتجات والخدمات المصرفية، حيث تقدم بطاقات التجاري الائتمانية لحاملها مزايا وفوائد عديدة يمكن الاستفادة منها، حيث يمكن للعملاء الاطلاع على هذه المزايا على صفحة البنك على الإنترنت www.cbk.com أو معرفة التفاصيل بالتواصل مع خدمة العملاء عن طريق خدمة الواتس أب (1888225) أو الاتصال على نفس هذا الرقم أو زيارة أي من فروع البنك، حيث سيكون الموظفون في خدمتهم وعلى استعداد تام للإجابة عن كافة الاستفسارات.

وتابعت كايد مبيبة أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرص البنك الدائم على تقديم أفضل مستوى من الخدمة لعملائه. وعن إمكانية الاستفادة العميل من هذا العرض، أوضحت كايد أن العرض متوافر في فرعي «GAIT» مجمع الأبنية ومجمع العاصمة فقط ولا يسري العرض عبر الموقع الإلكتروني لـ«GAIT»، داعية العملاء إلى الاستفادة من هذا العرض ابتداءً من يوم الجمعة الموافق 16 سبتمبر لأول 200 عميل. ويسعى البنك التجاري دائماً نحو توفير أفضل الخدمات لتلبية احتياجات



نورا كايد

فيزا انفينيت الائتمانية وماستركارد وورلد وخصم 100 دينار عند استخدام فيزا سيجنتشر أو فيزا وماستركارد بلاتينيوم.

الأجهزة سوف تتوافر يوم الجمعة الموافق 23 سبتمبر 2022. وعن تفاصيل هذا العرض، قالت نورا كايد مساعد المدير العام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد: يسعدنا في البنك التجاري الكويتي أن نقدم هذا العرض لجميع حاملي بطاقات التجاري الائتمانية: ماستركارد وورلد، ماستركارد بلاتينيوم، فيزا سيجنتشر، فيزا انفينيت وفيزا بلاتينيوم، حيث يمكن العميل الاستفادة من خصم 150 دينار كويتي عند استخدام بطاقة

أعلن البنك التجاري عرض حصري جديد مع شركة «GAIT»، المتجر المتميز لمنتجات شركة آبل «Apple»، وهو خصم خاص يصل إلى 150 ديناراً كويتياً على الطلب المسبق لأجهزة iPhone 14 عند الدفع باستخدام بطاقات التجاري الائتمانية المؤهلة. ويبدأ العرض من اليوم الجمعة الموافق 16 سبتمبر 2022 إلى يوم الأحد الموافق 18 سبتمبر 2022 من الساعة 10 صباحاً إلى مساءً من خلال فرعي «GAIT» في مجمع الأبنية ومجمع العاصمة، علماً بأن

«التجاري» يطلق عرضاً خاصاً على «iPhone 14» بالتعاون مع GAIT لحملة بطاقاته الائتمانية

خلال النصف الأول من العام الحالي.. وارتفاع الإجراءات بجميع المحافظات للشقة 60م إلى 279 ديناراً شهرياً

«بيتك»: إشغال العقار الاستثماري بالكويت يقفز إلى 90٪



مستوى المحافظات في بناء السكن الخاص مساحة 400 متر عند حدود 484 ديناراً دون تغير على أساس ربع سنوي في حين يعد أعلى بنسبة 6,6٪ على أساس سنوي. ويصل المتوسط في محافظة العاصمة بنهاية الربع الثاني إلى 575 ديناراً دون تغير عن الربع الأول، بالتالي تباطأ الارتفاع السنوي مسجلاً 11,6٪ مقابل زيادة 15,4٪ في الربع الأول، ويبلغ في محافظة حولي 520 ديناراً دون تغير عن الربع الأول وتباطأت الزيادة في متوسط القيمة الإيجارية 2,6٪ مقابل 5,7٪ بنهاية الربع الأول. ويبلغ في محافظة الفروانية 389 ديناراً دون تغير على أساس ربع سنوي، وتعد أعلى 4,9٪ على أساس سنوي، وفي محافظة مبارك الكبير يصل متوسط القيمة الإيجارية إلى 433 ديناراً لذات المساحة ومازالت تشهد زيادة سنوية 10٪ للربع الثاني على التوالي.

ويبلغ متوسط القيمة الإيجارية في الأحمدي 375 ديناراً دون تغير على أساس ربع سنوي فيما تعد أعلى بشكل طفيف 0,4٪ على أساس سنوي، أما في محافظة الجاهة يبلغ متوسط السعر 348 ديناراً دون تغير ربع سنوي في حين يعد أدنى 0,7٪ على أساس سنوي مسجلاً نفس التراجع للربع الثاني على التوالي. القيمة الإيجارية للدور الكامل الأرضي من عقار السكن الخاص مساحة 400 متر، لم يسجل متوسط القيمة الإيجارية لهذه الفئة على مستوى المحافظات زيادة على أساس ربع سنوي حين بلغ 895 ديناراً في حين شهد زيادة 6,7٪ على أساس سنوي. فيما يصل في محافظة العاصمة إلى 1,050 ديناراً دون تغير ربع سنوي، فيما شهد زيادة نسبتها 9,3٪ على أساس سنوي، في حين يصل متوسط القيمة الإيجارية في محافظة حولي إلى 958 ديناراً دون تغير ربع سنوي وبزيادة 4,9٪ على أساس سنوي، وفي محافظة الفروانية تسجل 730 ديناراً دون تغير ربع سنوي بينما يعد مرتفعاً 5,0٪ على أساس سنوي. ولم يشهد متوسط القيمة الإيجارية لهذه الفئة من السكن الخاص في

الغفاس وأبوحليفة وتصل فيها إلى 250 و240 ديناراً بزيادة 5,3٪ و1,1٪ في حين تراجعت في المهولة حين بلغ 215 ديناراً بنسبة انخفاض 5,5٪ على أساس سنوي. فيما ارتفع متوسط الإيجار في محافظة مبارك الكبير مسجلاً 295 ديناراً كما في منطقة صباح السالم بنسبة سنوية قدرها 7,3٪، في حين لم يشهد تغيراً في محافظة الجاهة مسجلاً 270 ديناراً بنهاية الربع الثاني 2022. وفيما يتعلق بالشقة ذات غرفتين وصالة مساحة 70 إلى 74 متراً مربعاً فقد أوضح التقرير أن متوسط قيمتها الإيجارية ارتفع إلى 209 دنانير بنسبة 0,7٪ على أساس ربع وبنسبة 2,0٪ سنوي مدفوعة بزيادة في أغلب المحافظات.

وفي العاصمة بلغت القيمة الإيجارية 331 ديناراً بنهاية الربع الثاني من عام 2022 بزيادة طفيفة 0,3٪ على أساس سنوي، وعلى مستوى محافظة حولي ارتفع متوسط القيم الإيجارية إلى 328 ديناراً بزيادة سنوية 5,4٪ مع ارتفاع أغلب المناطق الاستثمارية في المحافظة منها السالمية إلى 330 ديناراً ومنطقة حولي إلى 300 ديناراً. وعلى مستوى محافظة الفروانية بلغ متوسط القيمة الإيجارية 306 دنانير بزيادة سنوية 2,3٪ ويصل المتوسط في منطقة الرقعي إلى 330 ديناراً بزيادة 4,8٪ على أساس سنوي، وفي خيطان والفروانية إلى 298 ديناراً بزيادة سنوية 0,8٪، وفي محافظة الأحمدي لهذه المساحة بلغ المتوسط 271 ديناراً دون تغير سنوي. ويصل متوسط القيمة الإيجارية لهذه المساحة في محافظة مبارك الكبير إلى حدود 325 ديناراً بنسبة زيادة 6,6٪ على أساس سنوي، وفي محافظة الجاهة يبلغ المتوسط إلى 300 ديناراً دون تغير سنوي كما في نهاية الربع الثاني 2022.

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن نسب الإشغال لكافة مستويات أنواع العقارات الاستثمارية ارتفعت عن معدلاتها السابقة خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث سجلت تلك النسبة بين 85٪ و90٪، وعلى صعيد متوسط القيمة الإيجارية بالعقار الاستثماري، فقد أوضح تقرير «بيتك» أنها ارتفعت قليلاً للشقة المكونة من غرفتين وصالة مساحة 60م على مستوى المحافظات إلى حدود 279 ديناراً بنهاية الربع الثاني 2022 بنسبة 0,8٪ عن الربع السابق له وبنسبة 2,2٪ على أساس سنوي.

وتفاوتت نسب الزيادة لمتوسط القيمة الإيجارية بين المناطق والمحافظات، ففي محافظة العاصمة سجل متوسط السعر 301 ديناراً في الربع الثاني دون تغير ربع سنوي فيما ارتفع بشكل طفيف أي 0,3٪ على أساس سنوي، مع استقرار أغلب المناطق الاستثمارية بالمحافظة منها مناطق دسمان فيما ارتفع المتوسط في بنيد القار 1,7٪ على أساس سنوي. بينما يبلغ لنفس المساحة في محافظة حولي 298 ديناراً دون بزيادة 1,3٪ عن الربع الأول بنسبة 6٪ على أساس سنوي، مرتفعة في منطقة السالمية إلى 300 ديناراً بزيادة 3,4٪ ربع سنوي ونسبة 8,1٪ على أساس سنوي، وفي منطقة حولي إلى 270 ديناراً بنسبة 3,8٪ على أساس سنوي، وفي محافظة الفروانية إلى 310 دنانير بنسبة 6,9٪ على أساس سنوي. كما ارتفعت القيمة الإيجارية في محافظة الفروانية إلى نحو 276 ديناراً بزيادة 1,6٪ على أساس ربع سنوي و2,6٪ على أساس سنوي، وفي منطقة الفروانية وخيطان يسجل متوسط الإيجار 268 ديناراً بزيادة 0,9٪ على أساس سنوي، وفي الرقعي تصل إلى 300 ديناراً بزيادة 5,3٪ على أساس سنوي.

بينما زاد متوسط الإيجار في محافظة الأحمدي إلى 241 ديناراً بنسبة 0,4٪ عن الربع الأول ودون تغير على أساس سنوي، مع زيادة محدودة لبعض مناطق المحافظة منها